

# إيران والإمارة الثانية لطالبان: تحالف الأعداء أم حرب طائفية؟

## اختلاف المذاهب لا يلغي تقارباً في نظام حكم ديني يهيمن عليه المرشد



حذر إيراني: استقبال اللاجئين والعين على تعاون طالبان

وفي أغسطس 1998، حين هاجم طالبان مزار شريف شمال أفغانستان. كانت هذه المدينة واحدة من أسس التحالف الشمالي المدعوم من طهران، وكانت مركز قوات المقاومة الأفغانية. ونفذت طالبان مجزرة في المنطقة طالت الشيعة الهزارة الناطقين بالفارسية غالباً وقتل المئات من الأشخاص من الأوزبك والطاجيك والهزارة. وعانت القنصلية الإيرانية أحد الأهداف التي هاجمتها، وقتل عناصرها عدداً من الدبلوماسيين الإيرانيين فيها.

على صعيد آخر، وفي ظل تشارك إيران وأفغانستان بحدود تقترن من ألف كلم، تبرز قضية تجارة المخدرات بين البلدين كأحد أكبر للسطة في إيران، لاسيما أن أصولاً كثيرة تؤكد أن تمويل طالبان قائم بنسبة كبيرة على واردات المخدرات التي تهرب عبر ممر الحرير الشهير، لتصل إلى أسواق أوروبا.

وتعتبر إيران الطريق الرئيسي الذي يصل عبره الآف الآف الأفغان الذي يشكل 90 في المئة من الإنتاج العالمي إلى بقية دول العالم.

كما عملت إيران على بناء تحالف بين الطاجيك والأوزبك والشيعة، لمقاومة حركة طالبان وعلى ما يبدو أن هذا التحالف هو الذي تولى الدفاع عن مدينة مزار شريف دون أن ينجح في منع سقوطها.



محمد رحمانى فر

نسخة جديدة من طالبان بعد أن اقتبست من نظام ولاية الفقيه

وحيد الله هاشمي

لن يكون هناك نظام ديمقراطي على الإطلاق في أفغانستان

وتتبنى إيران مهمة الدفاع عن طائفة الهزارة الشيعية في أفغانستان، وموقف طالبان من هذه الطائفة يبدو هجومياً مرة أخرى، حيث اتهمت منظمة العفو الدولية حركة طالبان، بتغريب وقتل عدد من أقلية الهزارة الشيعية والتفكيك بهم.

تنظيم طالبان، ونساء وأطفال قيادات تنظيم القاعدة حين فروا من أفغانستان عام 2001، وبينهم بعض زوجات وأبناء أسامة بن لادن زعيم التنظيم الذي قتل في مخبئه في أبوت آباد بباكستان عام 2011. رسمياً، ما زال الموقف الإيراني متحفظاً، رغم ترحيب قادة في الحرس الثوري بدخول طالبان العاصمة الأفغانية واعتبار ذلك نصراً للشعب على الغطرسة الأميركية.

وصدر عن مكتب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بيان دعا الأطراف الأفغانية للعمل على تحقيق وفاق وطني، مكتفياً بالإشارة إلى الإخفاق الأميركي كفرصة لتحقيق السلام في البلاد، دون الإشارة مباشرة إلى حركة طالبان واستيلائها على السلطة.

وفي فترة سابقة، وسياق استباق الأحداث، والتحسب لنشوء عداء بين طالبان وبين حكومة إيران، دعا محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانية السابق إلى دمج لواء فاطميون الشيعي الأفغاني الذي يقاتل في سوريا مع الجيش الأفغاني.

لم يكن اعتلاء طالبان هرم السلطة في أفغانستان مفاجأة لإيران، فهي قد دخلت على خط المفاوضات معهم منذ أشهر، وكانت قد استضافت المسؤول السياسي بحركة طالبان الملا عبدالغني برادر في طهران مطلع العام الجاري. وسبق واشنطن أن اتهمت طهران بمساعدة عناصر طالبان الذين يستهدفون القوات الأميركية في أفغانستان. وهذه قراءة للمشهد.

تستنسخ تلك التجربة وتطبقها في إطار سني.

وفي هذا السياق قارن محمود جابر، الخبير في شؤون الحركات الإسلامية، بين حكم طالبان الذي قسام من جديد في أفغانستان وبين نظام إيران، بالقول إن "النظام الإيراني يقوم على هرم للسلطة مكون من مرشد له كافة الصلاحيات في الدستور، ورئيس للسلطة التنفيذية، وبرلمان، ومجلس لصيانة الدستور، وفي أفغانستان سيكون الترتيب أن زعيم الحركة هبة الله أخند زاده يوزي 'مرشد الثورة'، ويعاونه مجلس حكم يقابل مجلس تشخيص مصلحة النظام".

في إيران، وأن الصلاحيات سوف تتركز في يد زعيم الحركة وبور مجلس الحكم سيكون استشارياً.

لكن التجربة الأفغانية سوف تفتقر بشدة عن منظومة الحكم في إيران، في أنها ترفض علناً الممارسة الديمقراطية، بل وترفض حتى فكرة مشاركة الشعب في الحكم. ويعتقد "أمير المؤمنين" الأفغاني أنه يمثل ظل الله في الأرض، ولن يحتاج إلى رأي الشعب.

وربما لن تشهد أفغانستان انتخابات قريباً؛ وقد أكد هذا الأمر القيادي بالحركة وحيد الله هاشمي في الثامن عشر من أغسطس حين قال "لن يكون هناك نظام ديمقراطي على الإطلاق لعدم وجود قاعدة له في بلدنا".

وتحاول إيران في العادة دعم أي حركة إسلامية دون أن تأخذ في الاعتبار انتماها المذهبي، خصوصاً إذا كانت الحركة أو التنظيم يدعي منازلة "الشيطان الأكبر" حسب وصفهم الذي يطلقونه على الولايات المتحدة. وانطلاقاً من ذلك فهي تدعم حركة حماس، وسبق أن أوت قيادات من

مهام الملائكة

كاتب عراقي

يرى بعض المحللين في ظهور إمارة طالبان الإسلامية في أفغانستان عنصر توازن في المشهد الجيوسياسي، لاسيما أن طرف المعادلة الآخر هو جمهورية إيران الإسلامية.

ومنذ أشهر سعت إيران إلى أن تلعب دور الوسيط في محادثات السلام التي كانت تجري في قطر بين عناصر طالبان والحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة.

وكان من المنطقي أن تكون إيران الشيعية خصماً لحركة طالبان السنية المتشددة على مدى عقود، لكنها ومنذ تسرب الأنباء عن مفاوضات أميركية أفغانية مع طالبان قبل سنتين، باتت تتجمع علناً مع زعماء بالحركة. ويرى الكثير من المختصين، أن طالبان تؤسس لمشروع دولة إسلامية على غرار دولة ولي الفقيه الشيعية في إيران.

ويحسب الصحافي والمحلل السياسي الإيراني محمد رحمانى فر، فإن طالبان بعد إسقاط حكمها في 2001 توجهت إلى إيران؛ فظهرت نسخة جديدة للحركة بعد أن اقتبست كثيراً من نظام ولاية الفقيه. ويضيف رحمانى

فر أن طالبان اليوم هي نفسها طالبان قبل 20-25 عاماً، حسب قوله، إلا أنها تطلق تصريحات فيها موامعت لكسب ود الأفغان والمجتمع الدولي. وحتى من الناحية التنظيمية، يتوقع المراقبون أن تستفيد طالبان من تجربة المعممين في الحكم بإيران منذ عام 1979، وقد



## لا خيار سوى مساعدة أفغانستان تحت حكم طالبان

أمس الحاجة إلى الدعم والمساعدة من دون خطر دعم (مهما كانت ضمنية) السياسات التي يخلطون معها بشدة؛ وما هي أفضل طريقة لدعم التنمية مع تردد الجهات المانحة في قبول شرعية طالبان؛ وإذا حدث تدهور في جانب قمع حقوق النساء والفتيات والأقليات مع قمع وحشي لكل المعارضين، فهل من الممكن حتى دعم المواطنين الأفغان دون تعزيز حكم طالبان بطريقة ما؟

إذا حدث تدهور في جانب قمع حقوق النساء والفتيات والأقليات مع قمع وحشي لكل المعارضين، فهل من الممكن حتى دعم المواطنين الأفغان دون تعزيز حكم طالبان

والآن، بل وأكثر من أي وقت مضى، يتم تذكيرنا بالتحديات الأخلاقية القوية والعصية على الحل التي تواجهها الجهات المانحة في تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في الحالات التي لا توجد بها دولة، أو عندما تكون الدولة هي المشكلة، ولا يُعد هذا مجرد تنظير، فسيقتد البعض حياته إذا توقفت تلك المساعدات، ولهذا السبب، من المرجح أن يستمر صرف قدر من تلك المساعدات الإنسانية، لا خيار أمام الجهات المانحة.

أن يكون إلا حلاً جزئياً وغير مستقر لتحدي تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية المتعددة لأفغانستان. كما سعت الجهات المانحة إلى التعامل مع أطراف من الحكومة أكثر جدارة بالثقة، أو العمل في مناطق أقل إثارة للجدل من الناحية السياسية. لكن ما مدى احتمالية نجاح تلك المحاولات؟

فالقناعات التي يروج أن يرغب المانحون في دعمها - التعليم والصحة وسبل العيش - هي على وجه التحديد المجالات التي تكون فيها سياسة طالبان تجاه المرأة في أسوأ حالاتها. وقلة من الجهات المانحة ستكون على استعداد للعمل مع وزارة التربية والتعليم التي تحت الفتيات على عدم الذهاب إلى المدرسة، أو وزارة الصحة التي تساهم سياساتها في تدهور صحة النساء والفتيات.

وتكمن المعضلة في أن التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على المساعدات، يتطلبان بناء قدرات الدولة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه من دون التعاون مع الدولة نفسها. وهناك العديد من الأسباب الوجيهة التي تجعل الجهات المانحة راغبة في الابتعاد والنأي بنفسها بعيداً عن النظام الجديد في أفغانستان، ولكن النتيجة الحتمية ستكون تقليل قدرة أي حكومة على تحمل المسؤولية عن سياسة التنمية وتقديم الخدمات على المدى الطويل.

ويُعد جميع ما تم ذكره حتى الآن بمثابة معضلة أمام الجهات المانحة. فكيف يمكنها دعم الملايين الذين هم في

وتضمنت المحادثات الأميركية مع طالبان التي بدأت في عام 2018 موضوع التزام الحركة بالسماح بتعليم الفتيات، وحماية حقوق الأقليات العرقية وغيرها من قضايا حقوق الإنسان. ويستمر استخدام المساعدة كعنصر "ترغيب وترهيب" لضمان موافقة طالبان على هذه المسائل الحيوية.

وبالطبع هذه ليست معضلة جديدة، فقد واجهت الجهات المانحة تحديات مماثلة مع الظهور الأول لحكم طالبان، فعرف المانحون عن العمل مع حكومة استبعدت الفتيات والنساء من الحياة المدنية، فضلاً عن اعتبارها دولة راعية للإرهاب، وبالتالي قاموا بتوجيه المساعدات من خلال المنظمات الدولية وغير الحكومية.

ولا يُعد تجاهل النظام السياسي القائم حلاً مثالياً، ففي التسعينات، أجبرت وكالات مثل اليونيسف وصندوق إنقاذ الطفولة على تعليق عملياتها عندما تعرض عمالها للتهديد، كما أوقفت أنشطتها في الأماكن التي منع فيها مسؤولو طالبان الفتيات من الذهاب إلى المدارس.

وخلال الأسبوع الماضي، رأينا بالفعل تقارير تظهر هجمات موجهة على موظفي الأمم المتحدة المحليين، على الرغم من تأكيدات قادة طالبان بأنهم يستطيعون البقاء والعمل؛ فضلاً عن التراجع عن الالتزامات بالسماح للمرأة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ونخلص من ذلك إلى أن الاعتماد على المنظمات الدولية غير الحكومية لا يمكن

والبك الدولي تدفقات المساعدات التي ستخضع مباشرة لسيطرة الحركة المتشددة. ومنذ عام 2001 وبعد سقوط نظام طالبان الأول أمام الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، قدم المانحون 65 مليار دولار من المساعدات، واستخدموا تلك المساعدات في المطالبة بإصلاحات في الحكم والالتزام بحقوق الإنسان.

مماثلة يمكن استقاؤها من الماضي؛ ولكن لا شيء يبدو مثالياً. ومع سيطرة طالبان على كابول، وتراجع المانحون عن مساعدة الأفغان، وعلقت ألمانيا والسويد مساعدات التنمية، كما فعل الاتحاد الأوروبي ذات الشيء، بالرغم من إعلانه عن تقديم 200 مليون يورو كمساعدات إنسانية. وفي غضون ذلك، علق صندوق النقد الدولي

مايكل جينينغر

خبير في التنمية الدولية

كيف يمكن مساعدة الشعب الأفغاني من دون مساعدة طالبان؟ هذا هو السؤال الذي يورق الدول المانحة ومنظمات الإغاثة منذ سقوط كابول، فمن المؤكد وجود حلول وتجارب



في مقاطعة طالبان تخل عن محتاجي المساعدة